

الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO-IC وأثره على الرقابة الداخلية في الجزائر

The Internal control integrated framework (COSO-IC) And its impact on internal control in Algeria

د. كشرود بشير - محيوت نسيمية

جامعة الجزائر 3

المنظمات للجنة تريداوي COSO بدراسة الوضع والحالة التي آلت إليها بيئة الأعمال بعد مرور عشرين عاما من إصداره محاولة منها تحديث هيكلها لمواجهة التحديات المفروضة عليها آخذة بالحسبان بنود قانون SOX خاصة الفقرة 404 التي تنص على التقييم الدوري لنظام الرقابة الداخلية وتقديم تقرير سنوي للجنة الأوراق المالية حول فعاليته. وكون الجزائر ليست بمنأى عن غيرها من الدول عرفت هي الأخرى حالات إفلاس وفضائح مالية بالرغم من الإجراءات والقوانين التي كانت موضوعة، إلا أنها أولت إهتمامها هي الأخرى بالرقابة الداخلية من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات على مؤسساتها الاقتصادية خاصة منها القطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية: قانون SOX، هيكل الرقابة الداخلية للجنة COSO، الفقرة 404، الإطار المتكامل 2013.

ملخص: عرف العالم مع بداية الألفية الثالثة العديد من الفضائح المالية ترجع في أساسها إلى التهاون في تطبيق القواعد المحاسبية وغياب الضوابط الرقابية، ولهذا الشأن سعت الحكومات والهيئات المهنية الدولية إلى العمل على إيجاد حلول سريعة لضبط الأوضاع للتقليل من هذه الظاهرة قبل تفشيها. خلصت هذه المساعي عام 2002 في الولايات المتحدة إلى تشريع قانون "ساربيتر أوكسلي" Sarbanes-Oxley act الذي ألزم الشركات الأمريكية المدرجة وغيرها بتبني سياسة رقابية فعالة تضع حدًا نهائيًا للغش في عرض القوائم المالية. ونظرا للإهتمام الذي لقيه موضوع الرقابة الداخلية خاصة بعد الإهيارات التي عرفتتها العديد من الشركات والنقائص المسجلة على الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الذي يعتبر المرجعية الوحيدة في معظم دول العالم، كان لا بد من العمل على تطويره وتكييفه مع متطلبات المرحلة الراهنة. قامت لجنة رعاية

Summary: *The world has known with the beginning of the third millennium, many financial scandals due essentially laxity in the application of accounting standards and the absence of controls, and for that matter governments and international professional bodies have sought to work on finding quick solutions to adjust the conditions to reduce this phenomenon before the outbreak. These efforts concluded in 2002 in the United States to enact a law "Sarbanes-Oxley act", which has committed US companies listed on the stock exchange and other regulators to adopt an effective policy put an end to fraud in the presentation of financial statements. Because of the interest to protect him the subject of a private internal control after the falls experienced by many companies and shortcomings recorded on the the internal control integrated framework, which is the only reference in most countries of the world, it was necessary to work to develop it and adapt it to the*

current phase requirements. A committee of sponsoring organizations of the Treadway Commission COSO study the situation and the situation that led to the business environment Twenty years after the release attempt updated its structure to meet the challenges imposed on it, taking into account the provisions of SOX Act in particular section 404 which provides for the periodic evaluation of the internal control system for companies and submit an annual report the Securities and Exchange Commission about its effectiveness. And the fact that Algeria is not immune to other countries she knew of other cases of bankruptcies and financial scandals in spite of the actions and laws that were in place, but they paid attention are other internal control through a set of laws and regulations on economic institutions, particularly the banking sector.

Key words: *Sox Act, the COSO Internal control framework, Section 404, the update*

المقدمة

مع بداية القرن الواحد والعشرين، عرف الإقتصاد الأمريكي حالات إفلاس تمتل في إهميار حوالي 60 ألف شركة وتسريح مالا يقل عن 140 ألف عامل، ناهيك عن حالات الإفلاس الشخصي، وقد تصدرت قائمة هذه الشركات شركة Enron للطاقة وشركة World com للإتصالات نتيجة للفساد المالي والإداري الذي تجسد في التلاعبات المحاسبية المقصودة وعدم شرعية المعاملات التجارية التي مارستها هذه الشركات بالتواطؤ مع المراجعين الخارجيين. مما دفع بالهيئات المهنية والتشريعية إلى تحليل الأوضاع والعمل على ضبط الأمور وإيجاد حلول سريعة للتقليص من حجم الخسائر المتراكمة. وكرد فعل على هذه الفضائح المالية أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون "act Sarbanes Oxley" الذي عزز دور الرقابة ونادى بضرورة تبني سياسة رقابية صارمة من طرف إدارة الشركات للحد من أعمال الغش والإحتيال والكشف عن مختلف المخاطر التي يمكن أن تعترضها، ما يؤدي بدوره إلى إعداد تقارير مالية موثوق بها. وكنتيجة لهذه التغيرات التي شهدتها الإقتصاد الأمريكي، قررت لجنة رعاية المنظمات COSO عام 2010 تحديث إطارها المتكامل للرقابة الداخلية بعد مرور عشرين عاما من إصداره محاولة منها تبني المستجدات التي عرفها عالم المال والأعمال بما فيه محتوى قانون "ساربيتر أوكسلي". ويحاول هذا البحث الإجابة عن الإشكالية التالية، والمتتمثلة في السؤال التالي:

– ماهي أبعاد التغييرات التي أحدثتها لجنة رعاية المنظمات COSO على إطارها المتكامل للرقابة الداخلية طبقا لما جاء به قانون ساربيتر أوكسلي (Sarbanes oxley act)، وما أثر ذلك على إطار الرقابة الداخلية المعتمد في الجزائر؟

المحور الأول: مفهوم الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (COSO-IC)

في أواخر القرن الماضي، سعى المديرين التنفيذيين لشركات أمريكية إلى البحث في تحسين سبل الرقابة على الشركات التي يديرونها، من خلال وضع نظام للرقابة الداخلية يساعدها في تحقيق أهدافها ويمكن الإدارة من التعامل مع التغير السريع في البيئة الإقتصادية والتنافسية، كون

هذه الأخيرة تعمل على تعزيز الكفاءة، تقليل مخاطر فقدان الأصول، المساعدة على ضمان موثوقية البيانات المالية والإلتزام بالإجراءات والقوانين الموضوعة. وبالتالي الرقابة الداخلية تخدم أغراض كثيرة لمختلف جوانب الشركة، لهذا الشأن تزايدت الطلبات حول إعداد أو وضع دليل حول الرقابة الداخلية.

أولاً: تعريف الرقابة الداخلية وأهدافها وفق إطار لجنة COSO

يعتبر نموذج الرقابة الداخلية للجنة رعاية المنظمات (Committee of COSO Sponsoring Organizations) المرجع الوحيد الذي لقي إهتماماً وقبولاً كبيرين من الشركات الكبرى في أمريكا وأوروبا، وقد جاء هذا النموذج خلاصة للأبحاث التي قامت بها لجنة تريداوي عام 1985. والتي أوكلت لها لجنة الأوراق المالية الأمريكية عام 1987 مهمة إعداد دراسة موسعة للرقابة الداخلية لمحاولة دمج مختلف المفاهيم والتعاريف ووضع نقطة مرجعية مشتركة لمفهوم الرقابة الداخلية، والتي من شأنها أن تخدم إحتياجات مختلف المتعاملين (الشركات، المحاسبون والهيئات التنظيمية)، وتوفير إطار واسع من المعايير التي تستطيع الشركات من خلاله تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية لديها. وتجسدت نتائج هذه الأبحاث في تقرير تحت عنوان "الرقابة الداخلية-إطار متكامل- Internal Control -Integrated Framework- الذي نشر في سبتمبر 1992، وقد تناول هذا التقرير تعريف الرقابة الداخلية، أهدافها وعناصرها.

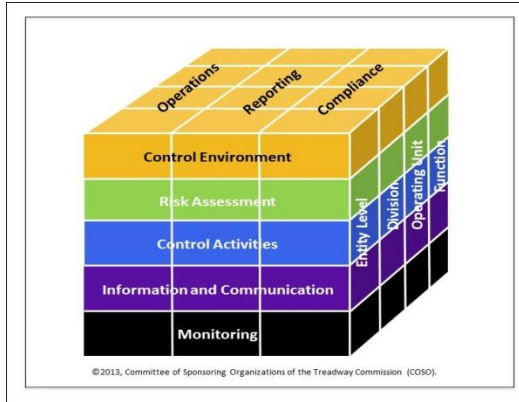
حيث عرفت لجنة رعاية المنظمات COSO الرقابة الداخلية على النحو التالي: "هي عملية تنفذ من طرف مجلس الإدارة، الإدارة العليا ومختلف الأطراف التي تنتمي إلى المنظمة، مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بالأهداف الثلاثة التالية: فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية، موثوقية المعلومات المالية والإمتثال للقوانين واللوائح" [Committee of sponsoring organizations of the tredway commission, 1994, p13]. نستنتج من خلال هذا التعريف أن الرقابة الداخلية تعتبر جزءاً من عمليات المنظمة تتأثر بمجموعة الأشخاص الذين ينتمون إليها على مختلف المستويات لأنها تساهم في تحديد مهامهم ونطاق مسؤولياتهم، كما أنها تعمل على توفير ضمان نسبي وليس بمطلق حول تحقيق الأهداف وذلك بسبب بعض النقائص

- أو العيوب التي يمكن أن يعاني منها نظام الرقابة الداخلية للمنظمة. أما فيما يخص الأهداف التي تسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيقها، صنفتها لجنة COSO إلى ثلاث فئات هي:
- أهداف تشغيلية، والتي تتمثل في الأهداف الأساسية التي تسعى أي منظمة إلى تحقيقها المتعلقة بالأداء، الربحية وحماية أصولها؛
 - أهداف التقارير المالية، والتي تتعلق بإعداد القوائم المالية وموثوقية البيانات المالية المنشورة؛
 - أهداف الالتزام، ويتعلق بالإمتثال للقوانين واللوائح التي تخضع لها المنظمة.
- بالتالي فإن نطاق الرقابة الداخلية حسب الإطار يمتد إلى السياسات والخطط والإجراءات والعمليات والنظم والأنشطة والمهام والمشاريع والمبادرات والمساعدى من جميع الأنواع وفي جميع مستويات المنظمة.

ثانيا: عناصر الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة COSO

- يعتمد نموذج الرقابة الداخلية للجنة COSO في تحقيقه للأهداف الثلاثة سألفة الذكر على خمسة عناصر رئيسية تتداخل فيما بينها لتشكيل إطارا فعالا للرقابة الداخلية، وتمثل في نفس الوقت قاعدة أساسية لقيام نظام سليم وفعال للرقابة الداخلية، والمتمثلة في:
- 1- بيئة الرقابة (Control Environment): هو عنصر مهم في ثقافة المؤسسة يتعلق بأخلاقيات المؤسسة ومستوى الوعي الرقابي لدى موظفيها، بحيث تسعى إلى خلق الأجواء التي تمكن الأفراد من أداء أنشطتهم وتحمل مسؤولياتهم الرقابية؛
 - 2- تقييم المخاطر (Risk Assessment): هي الجهود التي تبذلها المؤسسة لتحديد المخاطر التي تعترضها في أداء نشاطها الداخلية كانت أو خارجية وبالتالي تهدد تنافسيتها وبقاؤها؛
 - 3- الأنشطة الرقابية (Control Activities): هي السياسات والإجراءات الموضوعة لضمان تحقيق أهداف المؤسسة، بالإضافة إلى التأكد من تنفيذ الإستراتيجيات المتبناة لمواجهة المخاطر بكل فعالية؛
 - 4- المعلومات والاتصال (Informations and Communication): وهي عنصر جوهري لتحقيق أهداف المؤسسة، فعليها أن تتأكد من أن المعلومات المتحصل عليها ملائمة وتم إيصالها بالشكل وفي الزمن المناسبين، لتمكين الموظفين من إستخدامها بفعالية؛

5- المراقبة (Monitoring): هي رقابة نظام الرقابة الداخلية على مدار الساعة من خلال تقييم نوع وجودة الأداء وتتم من خلال تقييمات مستمرة ودورية. والشكل الموالي يلخص هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة COSO: الشكل رقم (01): هيكل الرقابة الداخلية



المصدر: متاح على: <<https://helpdesk.requirementone.com/hc/en-us/articles/218153423-COSO>>، (تاريخ الإطلاع: 2016/06/16).

لخصت لجنة رعاية المنظمات COSO نتائج أبحاثها في مصفوفة ثلاثية الأبعاد (مكعب) تمثل الأعمدة فيها الأهداف الثلاثة، وتمثل الصفوف العناصر الخمسة المكونة لنظام الرقابة الداخلية والبعد الثالث للمصفوفة يمثل فروع المؤسسة أو أنشطتها. وعليه نجد أن كل صف من الصفوف يتقاطع مع كل عمود من الأعمدة، بمعنى أنه لتحقيق أي هدف من الأهداف الثلاثة يجب أن تشترك فيه المكونات الخمسة، بالإضافة إلى أن الرقابة الداخلية لا تقتصر فقط على المؤسسة بل تتعداها إلى كل فرع من فروعها أو قسم من أقسامها أو حتى وظيفة من وظائفها وهذا ما يبينه البعد الثالث.

المحور الثاني: برنامج التحديث للإطار المتكامل للرقابة الداخلية (COSO-IC) وأبعاده

نتيجة للتجاوزات و الممارسات المحاسبية الإبداعية التي قامت بها بعض الشركات، وما نتج عنه من فضائح وإهيارات أصيبت بها كبرى الشركات الأمريكية، عملت الهيئات المهنية الدولية على ضبط الأوضاع من خلال سن تشريعات محاولة منها الحد من تفشي الظاهرة. ومن بين أهم التشريعات نذكر قانون "ساربيتر أو كسلي".

أولاً: تقديم قانون "ساربيتر أو كسلي" (Sarbanes-Oxley act) ومبادئه

قانون Sarbanes-Oxley act هو قانون إتحادي تم سنه في تاريخ 31 جويلية 2002 من قبل الكونغرس الأمريكي، ويعتبر أهم إصلاح مس الولايات المتحدة الأمريكية وأكثر التشريعات أهمية وتأثيرا في حوكمة الشركات، الإفصاح المالي وممارسة مهنة المراجعة - منذ صدور قانون تداول الأوراق المالية Securities exchange act (1933-1934) الذي لازال يحكم عالم المال والأعمال إلى يومنا هذا-، والذي من شأنه إصلاح محاسبة الشركات المدرجة في البورصة وحماية المستثمرين. كما يطلق عليه اختصارا قانون «SOX» أو قانون «Sarbox» أو قانون «SOA».

يقوم قانون SOX على ثلاث (03) مبادئ أساسية وهي: الدقة والسهولة في الحصول على المعلومة، مسؤولية الإدارة العليا (المسيرين) تجاه الرقابة وإستقلالية أجهزة الرقابة (المراجعين) [Caroline Selmer, 2006, p88]، ويهدف في نفس الوقت إلى زيادة مسؤولية الشركات وتوفير حماية أفضل للمستثمرين وإعادة الثقة بين المستثمرين وصغار المدخرين، كما يلزم هذا القانون إدارة الشركات الأمريكية من تقييم فعالية ونوعية نظام الرقابة الداخلية لديها. وتضمن قانون SOX إحدى عشر (11) قسما، كل قسم فيه يحتوي على فقرات تعالج كل منها نقطة معينة، وتمثل هذه الأقسام في [Public law 107-204, 2002, p750-810]:

1. تشكيل مجلس الرقابة على شركات المحاسبة العامة؛
2. إستقلالية المراجع؛
3. مسؤولية الشركات؛
4. تعزيز الإفصاح المالي؛
5. تحليل تضارب المصالح؛

6. موارد اللجنة وسلطتها؛
7. الدراسات والتقارير؛
8. مسؤولية الشركات وجريمة؛
9. تعزيز العقوبة على جريمة الياقات البيضاء؛
10. عوائد الضرائب على الشركات؛
11. مسؤولية الشركات تجاه الغش.

تحاول هذه الأقسام وضع مجموعة من المتطلبات نذكر منها: وضع شروط جديدة لإعداد التقارير المالية للشركات المدرجة في البورصة، إنشاء مكتب لرقابة شركات المحاسبة، وضع وتعزيز القوانين الجنائية المتعلقة بالتجاوزات في إدارة الشركة، وضع حدود جديدة لإستقلالية المراجع لما هذا الأخير من وقع على موثوقية ومصداقية البيانات المالية، تعزيز إستقلالية ودور لجنة المراجعة. كما يسعى قانون SOX من خلال محتواه إلى تحقيق جملة من الأهداف الداعية إلى النهوض بالبيئة المحاسبية وكسب ثقة المستثمرين [علي حسين الدوغجي، أسامة عبد المنعم سيد علي، 2011، ص 17-18]، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الشفافية في تقديم المعلومات المالية، حيث تتحقق الشفافية بدراسة القوائم المالية السنوية والأولية قبل إعتمادها ونشرها بغرض التوصل إلى قناعة بأنها لا تتضمن أي عبارات أو بيانات غير صحيحة، وأن تكون ذات أهمية نسبية والتأكد من أنه لم يحذف من هذه القوائم أي بيانات أو معلومات من شأنها أن تجعل من هذه القوائم مضلة؛
- التحقق من صحة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في الشركة، ومدى فاعليته في الحد من عمليات الغش والأخطاء وإكتشافها فور وقوعها وقدرتها على القيام بتنفيذ الأنشطة الرقابية بطريقة تمكن من التحقق من جودة تنفيذ هذه الأنشطة والثبات في تنفيذها؛
- الإشراف على عمليات التقصي والبحث عن الغش والأخطاء التي تحدث في الشركة؛
- التحقق من إستقلالية المراجعين الداخليين، ووضع نظام للمراجعة الداخلية في الشركة ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنها؛

- إتخاذ التدابير اللازمة في حالة مخالفة إحدى الشركات للأنظمة والقوانين حيث تفرض أشد العقوبات على المدراء والرؤساء وفرض إجراءات صارمة على جميع الخدمات المقدمة من المراجعين.

ثانيا: تقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال الفقرة 404 من قانون SOX

لا يقتصر نطاق تطبيق قانون SOX فقط على الشركات الأمريكية المدرجة في البورصة بل يتعداه إلى كل الشركات المسجلة لدى لجنة الأوراق المالية الأمريكية (SEC)، يتضمن القانون عددا من الفقرات تدور حول إضافة مسؤوليات جديدة للمديرين وخاصة تلك المتعلقة بالرقابة الداخلية ونذكر منها الفقرة 302 وخصوصا الفقرة 404. فالأولى تخص عموما بالمصادقة على مسؤولية الإدارة (كل من رئيس المدير العام والمدير المالي) تجاه الرقابة الداخلية، والفقرة الثانية هي الأكثر أهمية كونها تلزم كل الشركات المدرجة في البورصة الأمريكية بتقييم نظام الرقابة الداخلية لديها سنويا وتقديم تقرير عن مدى فعاليته. وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة تبني الشركات لنظام الرقابة الداخلية ذات كفاءة وفعالية، لأن الغاية من وراء تقييم الرقابة الداخلية تكمن في منع الخطأ وإظهار درجة من الجودة في البيانات المالية بل أكثر من ذلك فهي تسعى إلى توفير الطمأنينة للمستثمرين.

وبالتالي جاءت هذه الفقرة كفرع من القسم الرابع من قانون SOX لتعزيز الإفصاح

المالي تحت عنوان " تقييم الإدارة لنظام الرقابة الداخلية " Management assessment of "internal controls" [Public law 107-204, 2002, p789] نصها: تتولى هيئة الأوراق المالية الأمريكية SEC بإعتماد مجموعة قواعد تخص التقرير السنوي للشركات الذي جاء بموجب المادة 13(a) أو 15(d) من قانون الأوراق المالية لسنة 1934، التي من شأنها أن يحتوي هذا الأخير على تقرير حول نظام الرقابة الداخلية، من خلال: مسؤولية الإدارة في إعداد والحفاظ على حسن سير إجراءات وهيكل الرقابة الداخلية لديها، وتقييم مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية وإجراءاتها من طرف الجهة المصدرة للتقرير المالي في نهاية السنة المالية، بالإضافة إلى الكشف عن أي ضعف وجد.

كما تلزم المادة 404 من قانون SOX المراجع الخارجي الذي قام بمراجعة البيانات المالية التي تحويها التقارير بالمصادقة على تقرير فعالية الرقابة الداخلية. فتقييم نظم الرقابة الداخلية من قبل الشركة يشترط أن يتم على أساس إطار من الرقابة السليمة وفي حالة الكشف عن أي خطأ مادي أو إحتيال أو حتى ضعف في وسائل الرقابة يستوجب على الشركة التصريح به. ولزيادة توضيح مسؤوليات الإدارة حيال ذلك عملت لجنة الأوراق المالية الأمريكية على إعداد دليل توجيهي وتم تنظيم هذه التوجيهات على أساس مبادئ هامين:

1- أن تقوم الإدارة بتقييم خطة الرقابة التي تم تنفيذها لتحديد ما إذا كانت هناك إمكانية معقولة لكشف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، التي لم يتم منعها أو كشفها في الوقت المناسب.

2- أن تقوم الإدارة بجمع وتحليل الأدلة حول عملية الرقابة التي يجرى تقييمها على أساس المخاطر المرتبطة بها.

إلى جانب التقرير السنوي عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية وإجراءاتها، رأت لجنة الأوراق المالية الأمريكية ضرورة إجراء الإدارة بتقييم فصلي لعملية تصميم نظام الرقابة الداخلية للشركة على مدى فترة من الزمن تسمح للإدارة تحديد ما إذا كان تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعال. كما لا بد على الإدارة من الإفصاح عن أي تغيير وقع في عملية الرقابة خلال تلك الفترة وهل من شأنه أن يؤثر. ولذات الشأن نص قانون SOX على تشكيل هيئة للرقابة لمهمتها مراقبة أداء المراجعين ، كما أنه يقضي بوجوب إنشاء لجنة المراجعة في كل شركة، وأن تصدر إدارة الشركة ضمن التقارير المالية السنوية المنشورة تقريراً يسمى تقرير الرقابة الداخلية يؤكد مجلس الإدارة بموجبه مسؤوليته عن إحتفاظ الشركة بنظام رقابة داخلية وأن ينفذ هذا النظام بفعالية. كما يقضي القانون بتقديم المراجع القانوني للشركة تقريراً يتم إستخدامه لإيضاح رأي هذا المراجع حيال ما تضمنه التأكيد المقدم من مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية للشركة. كما يطلب من هيئة سوق المال الأمريكية أن تطالب الشركات المدرجة الإفصاح عما إذا كانت الشركة قد تبنت قواعد السلوك المهني وآداب مزاوله عمل المدراء التنفيذيين في الشركة والإفصاح عن القواعد التي تبناها الشركة. إن الإهتمام المتزايد

الذي أولي من قبل الهيئات التشريعية للرقابة الداخلية والزامية إعداد تقرير عن مدى فعاليتها سنويا، دفع لجنة رعاية المنظمات COSO إلى التفكير في تحديث إطارها المتكامل ليتماشى إلى ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية كون هذا الإطار يشكل المرجعية الوحيدة للرقابة الداخلية في العالم.

ثالثا: الإطار المتكامل الجديد للرقابة الداخلية (COSO-IC) 2013

لقد أعتبر هيكل لجنة COSO مرجعا أساسيا للرقابة الداخلية في جميع أنحاء العالم لكونه مقارنة تكاملية، وليعكس بشكل أفضل التطور الحاصل في البيئة الاقتصادية والتنظيمية وما تحمله من مخاطر دفع باللجنة إلى تحديث هيكلها الأصلي الصادر في عام 1992 آخذة بالحسبان كل تغيرات بيئة الأعمال، والذي رأى الضوء يوم 14 ماي 2013 وقد كلف مكتب (PWC) Price Water house and Coopers بكتابة دليل التحديث تحت إشراف اللجنة. وتم عرض مشروع COSO 2013 لأول مرة في ندوة من تنظيم كل من PwC و IFACI تحت عنوان "فرصة لتحسين الرقابة الداخلية في بيئة متغيرة".

وكان الهدف من التحديث هو تكيف نظام الرقابة الداخلية وتحديات البيئة، فمشروع التحديث هذا أخذ بأثر رجعي كل التغيرات التي عرفها عالم الأعمال طيلة العشرين عاما الأخيرة التي تلت صدور الهيكل الأصلي، ولعل أهم التغيرات نذكر (و بالخصوص): المخاطر الناشئة والتي تعتبر تحديا حقيقيا أمام الرقابة الداخلية كالجرائم الإلكترونية والسحابة المحوسبة، الدور المتزايد للتكنولوجيا من حيث الأداء والأمن، الإستعانة المكثفة بالمصادر الخارجية، التطلعات المتزايدة لحوكمة الشركات، وربط العلاقة بين الأهداف، المخاطر وتقييم الأداء هذا من جهة، والتشريعات التي سنتها الولايات المتحدة نتيجة التلاعب والتجاوزات التي مارستها بعض الشركات على حساباتها السنوية مما أدى إلى إفلاسها أهمها قانون ساربتز أوكسلي Sarbanes-Oxley act الذي أتى ليعزز دور الرقابة الداخلية في الشركات من جهة ثانية. هذا كله يستدعي ضرورة التكيف باستمرار مع تغيرات البيئة الداخلية والخارجية.

كان مشروع التحديث بإشراف مجلس إدارة لجنة رعاية المنظمات COSO، وقد كلف مكتب PwC في تلخيص وكتابة التقرير بمساعدة المجلس الإستشاري المؤلف من ممثلين عن

مكاتب الإستشارات، خبراء محاسبين و جمعيات مهنية مثل: AICPA, ISACA, IFAC وغيرها، وممثلين عن الشركات المتبينة للهيكل الأصلي على سبيل الذكر لا الحصر: Pfizer، Campbell Soup، GAVI Alliance، Trust Bank Community، بالإضافة إلى المراجعين الداخليين كمعهد المراجعين الداخليين. وبعيدا عن الإستقصاء الذي قامت به لجنة COSO في جانفي 2011، خضع المشروع إلى مرحلتين من المشاورات العامة والتي نتج عنها أكثر من 1000 ملاحظة وتعليق من مختلف أنحاء العالم [PWC & IFACI, 2013, p8]. ويحاول الشكل التالي توضيح النقاط التي عاجلتها لجنة COSO لأجل تحديث إطارها المتكامل للرقابة الداخلية:

الشكل رقم (02): تطور إطار الرقابة الداخلية (1992-2013)



Source : Committee of sponsoring organizations of the treadway commission, An update of COSO's internal control-integrated Framework-, may 2012, p4.

يستشف من الشكل السابق مايلي:
أولا، التصدي لتغيرات بيئة الأعمال ومختلف المخاطر المصاحبة لها، مثل الإستعانة بالمصادر الخارجية للمعلومات، الإستخدام المتزايد للتكنولوجيا والإعتبارات الواجب مراعاتها للإستفادة

منها ومختلف التشريعات والقوانين الخاصة بمجال عمل الشركة، هذه العوامل وغيرها من شأنها التأثير على نشاط الشركة أو تهديد أمن معلوماتها أو أداءها. بالتالي قامت اللجنة بدراسة هذه العوامل كخطوة أولى للتفكير في كيفية تطوير هيكلها الأصلي بالطريقة التي يستطيع من خلالها الإستجابة لكل تأثيرات البيئة الداخلية أو خارجية. ثانيا، هي وضع مجموعة من المعايير التي تعمل على تطوير الرقابة الداخلية وتقييم فعاليتها، والمتمثلة في المبادئ ونقاط التركيز التي يستوجب على كل الشركة مراعاتها في تصميمها لنظام الرقابة الداخلية، والتي تعتبر الأساس في بناءه من أجل ضمان فعاليته. ثالثا، هو التركيز المتزايد على فئات الأهداف والمتمثلة في: العمليات التشغيلية لما عرفته الشركات من توسع في أنشطتها وتعدد في وظائفها، التقارير المالية بعدما كانت تركز الرقابة الداخلية على التقارير المالية الداخلية فقط إتسعت لتشمل فئتي التقارير المالية وغير المالية التي تلي الاحتياجات من المعلومات للإدارة وأصحاب المصالح معا، وبالإضافة إلى دفع الشركات إلى الإلتزام في تطبيق الإجراءات الموضوعية والإمتثال لمختلف القوانين التي تحكم نشاطها.

1. الإطار المتكامل للرقابة الداخلية 2013:

يحتفظ الإطار الجديد للرقابة الداخلية على تعريف الرقابة الداخلية، الفئات الثلاثة للأهداف، العناصر الخمسة المكونة للرقابة الداخلية، ويعتبر أهم تغيير هو المبادئ السبعة عشر (17) المتصلة بالعناصر الخمسة المذكورة آنفا والتي تمثل عناصر فرعية لكل عنصر، والتي تناو لها بشكل مفصل وموضح لضمان فعالية نظام الرقابة الداخلية شريطة أن تكون هذه العناصر والمبادئ موجودة ووظيفية، بالإضافة إلى أن تعمل العناصر الخمسة بشكل تكاملي فيما بينها [KPMG, 2013, p2]. كما حدد الهيكل سبعة وسبعون (77) نقطة تركيز (Points of focus) التي تعتبر خصائص مهمة تساعد على فهم المبادئ لمساعدة الإدارة في تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية لديها من جهة، وفي تقييم المبادئ السبعة عشر من جهة أخرى.

الجدول رقم (01): المبادئ 17 لنظام الرقابة الداخلية

العناصر	عدد نقاط التركيز	المبادئ
1. البيئة الرقابية	20	<p>1. الالتزام بالقيم الأخلاقية والتزاهة</p> <p>2. إستقلالية مجلس الإدارة عن الإدارة، وتكمن مهمته في الإشراف على حسن سير إجراءات الرقابة</p> <p>3. تعمل الإدارة تحت إشراف مجلس الإدارة، تحدد الهياكل، الصلاحيات والمسؤوليات</p> <p>4. إلتزام الإدارة بالإستقطاب، التكوين وإستبقاء الموظفين المؤهلين</p> <p>5. تحديد إلتزام الفرد تجاه الرقابة الداخلية</p>
2. تقييم المخاطر	17	<p>6. تحديد الأهداف بشكل واضح</p> <p>7. تحديد وتقييم المخاطر</p> <p>8. تحديد مخاطر الغش والإحتيال</p> <p>9. تحديد وتقييم التغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثير على نظام الرقابة الداخلية</p>
3. الأنشطة الرقابية	16	<p>10. تحديد أنشطة الرقابة التي من شأنها تخفيض حدة المخاطر إلى مستوى مقبول</p> <p>11. تحديد وتطوير الرقابة على تكنولوجيا المعلومات</p> <p>12. وضع الأنشطة الرقابية</p>
4. المعلومات والاتصال	14	<p>13. استعمال المعلومات المناسبة والموثوقة لتسهيل سير عمل العناصر الأخرى</p> <p>14. استعمال المعلومات الداخلية الضرورية والمناسبة من العناصر الأخرى</p> <p>15. التواصل مع الغير حول النقاط التي يمكن أن تؤثر على عمل العناصر الأخرى</p>
5. المراقبة	10	<p>16. تحديد، تكوير وتنفيذ التقييمات المستمرة و/أو الدورية</p> <p>17. تقييم نقاط ضعف نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب، والتواصل مع الجهات المسؤولة لإتخاذ الإجراءات التصحيحية</p>

Source : PWC, IFACI, COSO 2013 une opportunité pour optimiser votre contrôle interne dans un environnement en mutation, juillet 2013, p32-33.

إلى جانب ما سبق، أولت لجنة COSO كذلك إهتماما للتقارير المالية والتقارير غير المالية الداخلية والخارجية معا على عكس ما تركه قانون SOX من تصور لدى الجمهور بأن إطار الرقابة الداخلية للجنة COSO يدعم التقارير المالية الخارجية فقط والتي تسعى اللجنة من خلال توسيع فئة هذه التقارير إلى الإحاطة بكل جوانب الشركة من خلال المتابعة المستمرة لعملياتها التشغيلية، معاملاتها التجارية والمالية، مسؤوليتها الإجتماعية، المعايير الموضوعية لتقييم الأداء، التدابير المتخذة لحماية الأصول ومختلف الإجراءات والتوجيهات الموضوعية من قبل الإدارة... إلخ من جهة، ولأن هذه التقارير تعتبر وسيلة إتصال هامة داخل الشركة ومصدرا أساسيا للمعلومات للأطراف الخارجية وأداة رقابية فعالية لتقييم الأداء وإكتشاف جوانب القصور لأجل إتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. والجدول الموالي يوضح الفرق بين الأنواع الأربعة للتقارير:

الجدول رقم (02): التقارير الداخلية/الخارجية والتقارير المالية/غير المالية

التقارير	المالية	Financial	غير المالية	Non-Financial
الداخلية	—:	أهداف التقارير المالية الداخلية تتعلق	—:	أهداف التقارير الداخلية غير المالية تتعلق
Internal	•	التقارير المالية للأقسام؛	•	الموظفون/استخدام الأصول؛
	•	تحليل ربحية العملاء؛	•	تدابير إرضاء العملاء؛
	•	الحسابات البنكية.	•	تدابير الصحة والسلامة.
الخارجية	—:	أهداف التقارير المالية الخارجية تتعلق	—:	أهداف التقارير الخارجية غير المالية تتعلق
External	•	البيانات المالية السنوية؛	•	تقارير الرقابة الداخلية؛
	•	البيانات المالية الدورية؛	•	تقارير التنمية المستدامة؛
	•	الأرباح المحققة.	•	سلسلة الإمدادات/حماية الأصول.

Source : PWC, COSO's updated internal control integrated framework –a conversation with the Dallas chapter of the IIA, september 2013, p20.

2. تطبيق الإطار المتكامل الجديد للرقابة الداخلية 2013:

قامت مجموعة من خبراء محاسبين في الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة وجهات النظر المتعلقة بالإطار المتكامل للرقابة الداخلية لعام 2013 وأثره على المجالات الرئيسية المتعلقة بالرقابة الداخلية وتقديم تحليلات على مجموعة من المواضيع الهامة، وقد تم جمع الأدلة على الموضوعات البحثية من خلال إجراء إستقصاء خلال الفترة الممتدة ما بين نوفمبر 2014 وجانفي 2015 وكان هذا الوقت الأمثل لإدارة الإستقصاء بالنظر إلى أن العديد من الشركات بدأت بتنفيذ الإطار للإلتزام بتاريخ سريانه. شملت الدراسة 6900 مشارك وتلقت 155 ردا فقط أي بمعدل إستجابة منخفض يقدر بـ 2.24%. ومن أهم المحاور التي ركزت عليها الدراسة نذكر [Elsevier, 2017, p33-37]:

- الفائدة والتكاليف المتصورة من تنفيذ الإطار المتكامل للرقابة الداخلية 2013؛
- نظرة المهنيون إلى الإطار كمجموعة من المبادئ التوجيهية أو مجموعة من القواعد الواجب إتباعها من أجل تحقيق رقابة داخلية فعالة؛
- مدى تأثير الإطار على الضوابط الرقابية القائمة ضمن كل مكون من المكونات الخمسة؛
- تطبيق الإطار يتجاوز أهداف التقارير المالية الخارجية فقط.

من خلال النتائج المتوصل إليها نجد:

بالنسبة للمحور الأول، يعتبر المستطلعين عموما أن إطار 2013 بمثابة تحسن معتبر في الإطار الأصلي لعام 1992 ما يمثل نسبة 53.8%، في حين أن 2.6% فقط لا يوافقون هذا الرأي. أما فيما يخص الآراء المتعلقة بالمبادئ الـ 17 أشار 59% من المستطلعين إلى أنهم يتفقون بأن المبادئ تعتبر إضافة مفيدة للإطار المحدث. غير أنه عندما سئل عما إذا كانت الفوائد الناجمة عن تنفيذ إطار عام 2013 تتجاوز التكاليف عموما، يتفق 28.2% بهذا الشأن، في حين أن 15.4% لا يوافقون على ذلك. كما أشار ستة من المشاركين إلى أن مجموعات "الرقابة المالية أو الرقابة الداخلية" خرج قسم المراجعة الداخلية التابعة لشركتهم

إستثمرت أيضا قدرا كبيرا من الوقت مع تنفيذ الإطار بعد ذلك، وأشار عشرة مشاركين إلى أن شركتهم تعين مستشارا خارجيا، مما يشير إلى تكاليف إضافية لتنفيذ التحديث. بالنسبة للمحور الثاني، حيث يتفق ما نسبته 28.2% على أن المبادئ الـ 17 تمثل مجموعة من القواعد التي يجب إتباعها من أجل الحصول على نظام رقابة داخلية فعال، في حين 12.8% غير موافقين. كما تبين الدراسة فقط 12.8% يوافقون على أن نقاط التركيز هي مجموعة من القواعد التي يجب إتباعها، في حين أن 25.6% لا توافق. وعندما سئلوا عما إذا كانت المبادئ الـ 17 توفر المرونة الكافية وتسمح بالحكم الكافي في تصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية فعال، فإن 48.7% يؤيدون الرأي. ويؤكد عضو مجلس COSO أن رسم خرائط نقاط التركيز ليس مطلوبا في إطار 2013، ولكن من المفيد لأي منظمة أن تنظر و تفكر في كيفية إستخدامها لدعم المبادئ. وخلاصة القول، على الرغم من أن النتائج تشير إلى أن البعض ينظر بشكل صريح إلى المبادئ الـ 17 في إطار عام 2013 كمجموعة من القواعد، يتفق المشاركون على أن نظام الرقابة الداخلية الفعال هو أكثر من مجرد إظهار الإلتزام بالمبادئ الـ 17.

بالنسبة للمحور الثالث، تطلب الدراسة من المشاركين تخصيص النسب المئوية لكل مكون من المكونات الخمسة للإشارة إلى المكونات التي تلقت تغييرات أكبر من خلال تنفيذ إطار 2013. فالإجابة بنسبة صفر في المائة لا تعني أي تغييرات في هذا المكون. خصص خمسة مشاركين فقط أي بنسبة 12.8% مئة في المائة لهذه الفئة. ويشير ذلك إلى أنه عند تنفيذ إطار عام 2013، تبين المحييون بنسبة 87.2% نوعا من التغيير بين عناصر الرقابة الداخلية. ولذلك، تشير النتائج إلى أن تنفيذ إطار عمل 2013 كان له تأثير أقل على أنشطة المراقبة القائمة لدى الشركات وأثر أكبر على عمليات تقييم المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، تتسق هذه النتائج مع الأهمية المتزايدة التي أعطيت لإجراءات تقييم المخاطر لدى الشركات في السنوات الأخيرة. وكان مكون بيئة الرقابة هو ثاني أكبر عدد من المشاركين الذين أشاروا إلى تغيير أكبر من 50% في هذا المكون. وفي حين أنه من الضروري أن تعمل المكونات الخمسة معا بطريقة

متكاملة، فإن بيئة الرقابة مهمة بشكل خاص لأنها يمكن أن يكون لها تأثير هام على احتمال أن يتم الكشف عن أخطاء أو منعها في الوقت المناسب.

بالنسبة للمحور الرابع، عندما سئل عما إذا كانت الشركة تقوم بتطبيق إطار 2013 بشكل أساسي على أهدافها الخاصة بإعداد التقارير المالية) فإن 61.5% من المستجيبين موافقون، في حين 2.6% غير موافقين وتتفق هذه النتائج مع أدلة قولية على أن الشركات تطبق في المقام الأول الإطار على أهدافها الخاصة بالتقارير المالية الخارجية. وردا على سؤال عما إذا كانت الشركات قد حددت ضوابط داخلية جديدة أو أقوى أو ألغت الضوابط الداخلية غير الضرورية على عملية إعداد التقارير المالية من خلال تنفيذ الإطار المحدث) لا يوجد إجماع واضح في الردود، فإن عدم وجود توافق في الآراء يمكن أن يعكس حقيقة أن تنفيذ إطار عام 2013 لم يكن مرهقا للغاية لأن الشركات لديها بالفعل هياكل رقابة داخلية فعالة للغاية. ومن المثير للاهتمام أن الاستجابات تشير إلى أن العديد من الشركات داخل الاستقصاء تستخدم بشكل كبير إطار عام 2013 للأهداف غير المالية والتشغيلية والامتثال.

من خلال الأرقام المقدمة، نستنتج النقاط الرئيسية التالية: أولا، تشير النتائج إلى أن المحييين ينظرون إلى إطار عام 2013 ومبادئه الـ 17 تحسنا عاما لإطار عام 1992 ومع ذلك، يبدو أن الفوائد والتكاليف الناجمة عن تنفيذ الإطار قد تم تخفيفها لأن الشركات لديها بالفعل هياكل فعالة للرقابة الداخلية. وثانيا، يرى المحييون أن المبادئ الـ 17 هي مجموعة من القواعد لتحقيق رقابة داخلية فعالة، ولكنهم يعتقدون أن المبادئ لا تزال توفر المرونة الكافية وتسمح بحكم إداري كاف. وثالثا، يشير معظم المحييين إلى تغييرات في عنصر واحد على الأقل من العناصر الخمسة للرقابة الداخلية. رابعا، بالإضافة إلى أهداف التقارير المالية الخارجية، تقوم الشركات بتطبيق الإطار على الأهداف غير المالية والتشغيلية والامتثال.

المحور الثالث: تطور الرقابة الداخلية في التشريع الجزائري وعلاقتها بالإطار المتكامل للرقابة الداخلية

أولت الجزائر إهتماما لموضوع الرقابة الداخلية وحاولت ترسيخ مفهومها وفرضها على مؤسساتها الإقتصادية من خلال نصوص تشريعية، ونُخص بالذكر مؤسسات القطاع المصرفي قصد مكافحة جريمة تبييض الأموال. وقد تناول المشرع الجزائري موضوع الرقابة لأول مرة سنة 1980 بعد نهاية مرحلة إعادة الهيكلة وتبني الإصلاحات الساعية إلى إستقلالية المؤسسة العمومية الإقتصادية، لتليها مجموعة من القوانين الأخرى الخاصة بالرقابة المصرفية. وسنحاول من خلال هذا المحور عرضها بإختصار:

أولا: المؤسسات العمومية الإقتصادية (EPE)

عندما نتكلم على الرقابة في المؤسسات العمومية الإقتصادية يعني مدى إستقلاليتها، حيث أنه تبعا لتغير النظام الإقتصادي الجزائري من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق أصبحت المؤسسات العمومية الإقتصادية تمتاز بإستقلالية أكبر في التسيير وإتخاذ القرارات التي تراها مناسبة لها في إطار هيئتها الداخلية المؤهلة لذلك، وهذا ما يفسر تراجع الرقابة الخارجية التي تمارسها السلطات التنفيذية والتشريعية وتعزيز الرقابة الداخلية، وفي الحقيقة هذا ليس بجديد أتى به الأمر 04-01 المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية، تسييرها وخصوصتها بل يرجع ذلك إلى سنة 1988 في القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية 01-88 الذي ظهر جليا بموجب أحكام المادة 10 على "وجوب تشكيل مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة وتحديد مجال إختصاصه"، كما تعين بموجب أحكام المادة 40 على المؤسسات العمومية الإقتصادية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية "خاصة بالمراقبة في المؤسسة". لكن الأمر 04-01 حاول إعطاء إستقلالية أكبر للمؤسسات العمومية الإقتصادية وذلك بإخضاعها للقانون التجاري في تنظيمها وتسييرها وإدارتها، حيث يسعى المشرع من خلال التنظيم الجديد إلى تدعيم الرقابة الداخلية. وبالتالي نستنتج أن المؤسسة الاقتصادية العمومية تخضع إلى رقابة أجهزتها الداخلية أو ما يطلق عليه بالرقابة الداخلية أو الذاتية والهدف منها تقويم نشاط المؤسسة وحسن أدائها من أجل

تحقيق أكبر قدر من الأرباح وغيرها من الأهداف التي تصبوا إلى تحقيقها [سعودي زهير، 2003، ص78-79].

حيث تتم الرقابة الداخلية من قبل أجهزة المؤسسة بدءا من الجمعية العامة من خلال رقابة أعمال مجلس الإدارة وجهاز التسيير، بالإطلاع على الوثائق المتعلقة بالوضعية المالية والإدارية والمصادقة على تقرير مجلس الإدارة. ثم مجلس الإدارة بالإستعانة بمجلس المراقبة وإعداد تقارير مالية فصلية وسنوية لتقدمهما للجمعية العامة. أما جهاز التسيير فهو ملزم برقابة عمل المسؤولين والتأكد من الإلتزام بكل التعليمات والقرارات الإدارية. أما فيما يخص محافظ الحسابات فهو يتأكد من صحة البيانات المالية التي تعرضها القوائم المالية، كما يحق له فحص الدفاتر والسجلات المحاسبية والإبلاغ عن أي نقص يكتشفه والذي من شأنه أن يؤثر على إستقرار المؤسسة.

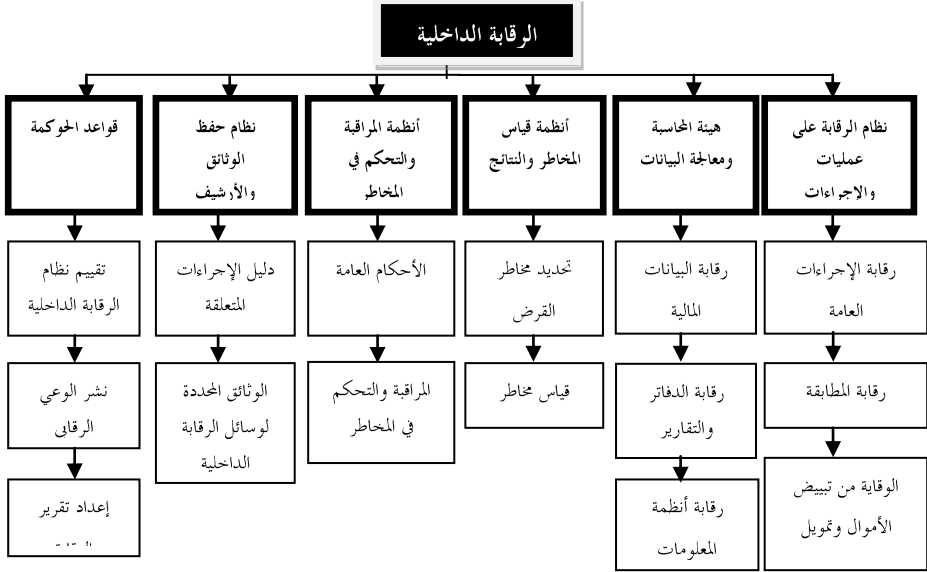
ثانيا: البنوك والمؤسسات المالية

يعد الجهاز المصرفي بالغ الأهمية لما يحققه من توازن نقدي داخل الإقتصاد، الأمر الذي دفع السلطات النقدية في الجزائر إلى وضع إطار عام لنظام الرقابة الداخلية من خلال النظام 02-03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002. ليظهر بعدها بشكل أكثر وضوحا في النظام رقم 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الذي تضمن إجراءات الرقابة على العمليات والإجراءات الداخلية بالإضافة إلى أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر وغيرها إلخ [نظام رقم 11-08، 2012، ص21] ، ويلغي نص نظام 02-03 في نفس الوقت. ليليهما نظام 12-03 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافئتهما ليعزز دورها في الكشف عنهما من خلال التقرير السنوي الذي يرسل إلى اللجنة المصرفية.

ليعرف فيما بعد القطاع المصرفي جملة إصلاحات بداية عام 2012 حول ضرورة تحديد المصارف لأجهزتها المتعلقة بالرقابة الداخلية، وعرف النهج الجديد للرقابة المركز على المخاطر والمتبنى من قبل بنك الجزائر تطبيق شامل. بموجب برنامج الرقابة لسنة 2013، الذي يهدف بالخصوص إلى إحترام التدابير القانونية والتنظيمية التي تدير نشاطات المصارف والمؤسسات

المالية، موثوقية حساباتها ونوعية تسييرها لمخاطرها... إلخ [بنك الجزائر، 2014، ص132-134]. والشكل الموالي يوضح عناصر الرقابة المصرفية:

الشكل رقم (03): عناصر الرقابة الداخلية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية



المصدر: من إعداد الطالبة (بالاعتماد على النظام 11-08)

ثالثا: واقع الرقابة الداخلية في المؤسسات الجزائرية وعلاقته بهيكل COSO

من خلال إطلاعنا على القوانين التي تم إصدارها في شأن الرقابة الداخلية نستنتج أن مفهومها كان ضيقا خاصة في الأمر المتعلق بتنظيم المؤسسات العمومية الإقتصادية، فبالرغم من أن المشرع الجزائري وضع هيئات مختلفة للرقابة على مستوى هذه المؤسسات إلا أنها لم تكن بالقدر الكافي، حيث أنه لم يحدد لا مجموعة إجراءات الرقابة الداخلية ولا حتى محتويات التقرير الذي يتم تقديمه للجمعية العامة، فقد إختصر فقط على الجهات المعنية بالرقابة والهدف الذي تسعى لتحقيقه المتمثل في ضمان سير الحسن لها وحماية الأموال العمومية من الضياع. وهذا ما يفسر وجود ضعف في أنظمة الرقابة الداخلية في بعض المؤسسات الجزائرية التي تشغل في

القطاعين العام والخاص على حد سواء إن لم نقل إنعدام ثقافة الرقابة بداخلها أحيانا ، فمعظم المؤسسات تعتمد فقط على تقرير محافظ الحسابات وبالخصوص بعد صدور القرار المؤرخ في 24 جوان 2013 المتضمن تحديد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، والذي تضمن تقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية للمؤسسة، وبالتالي أصبحت الرقابة الداخلية تقتصر على تقرير محافظ الحسابات وليس العكس. بمعنى إعداد تقرير من طرف الإدارة حول فعالية نظامها الرقابي وتقديمه للمراجع الخارجي للمصادقة عليه. على عكس مانجده في القطاع المصرفي، فبالرغم من أن كل البنوك الجزائرية هي مؤسسات عمومية إقتصادية إلا أنها تخضع لقوانين خاصة بموضوع الرقابة الداخلية كونها تحت سلطة رقابية عليا وهي بنك الجزائر الذي يعمل بالدوام على تطوير إجراءاتها وأساليبها الرقابية تماشيا والتغيرات التي تمس القطاع ويفرض على كل البنوك والمؤسسات المالية الإلتزام بكل النصوص التشريعية المتعلقة بالموضوع. ولو تأملنا بشكل جيد في تعريف المشرع الجزائري للرقابة والأهداف التي تسعى لتحقيقها نجد أنها تتوافق إلى حد كبير مع الإطار المتكامل للرقابة الداخلية للجنة COSO، وحتى من حيث العناصر المكونة له إلا أن الرقابة الداخلية للجهاز المصرفي جاءت بشكل أوسع وأكثر تفصيلا وهذا نظرا لطبيعة عملها ودقتها.

الخاتمة

إن الرقابة الداخلية أمر مهم يستوجب على كل إدارة شركة أن تعمل على بناء نظام سليم وفعال، وما زاد من أهمية الموضوع هي حالات الفساد المالي والإداري في بعض الشركات، مما استدعى الأمر إلى تشريع قوانين من شأنها وضع حد خوفا من تأزم الأوضاع ومن أهمها قانون Sarbanes Oxley act الذي أولى إهتمام كبيرا بالرقابة الداخلية ودعى إلى ضرورة وضع أسس رقابية متينة تضمن الحصول على معلومات مالية موثوق بها وأكثر شفافية. وقد إتخذت لجنة الأوراق المالية هيكل لجنة رعاية المنظمات كنموذج متكامل للرقابة الداخلية ودعت كل الشركات المدرجة في البورصة الأمريكية لتبنيه، والأمر الذي دفع بلجنة COSO هي الأخرى في التفكير لتحديث هيكلها الأصلي الصادر عام 1992 ليستوعب كل ما عرفته البيئة من تغيرات داخلية وخارجية بما فيها قانون SOX ومحتواه. وقد نشر هيكل التحديث عام

2013. وكون الجزائر ليست بمنأى عن هذا الموضوع فقد عرفت هي الأخرى العديد من الإفلاسات كبنك التجارة والصناعة الجزائري، بنك الخليفة، قضية سوناطراك وغيرها من الإختلاسات، مما إستدعى الأمر بتشريع جملة من المراسيم الرئاسية التي تحث على أهمية الرقابة الداخلية وإلزامية الشركات بوضع نظام رقابي فعال على مستواها يحد من حالات التلاعب وتبييض الأموال. وبالرغم من أن هناك فروقات بين إطار لجنة COSO والإطار المعتمد في الجزائر إلا أن هناك توافق كبير من حيث الأهداف التي يسعى الإطارين إلى تحقيقهما إضافة إلى أن غياب سوق مالي نشيط في الجزائر أثر نوعا ما على إلزامية إعداد تقارير سنوية حول الرقابة الداخلية من طرف الشركات.

المراجع:

1/ باللغة العربية:

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 -التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر-، نوفمبر 2014.
- علي حسين الدوغجي، أسامة عبد المنعم سيد علي، "دور قانون (ساربنيز-أوكسلي) في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي"، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد 86، 2011.
- نظام رقم 08-11 المؤرخ في 03 محرم 1433 الموافق 28 نوفمبر 2011 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
- سعودي زهير، النظام القانوني لتسيير ورقابة المؤسسات العمومية الإقتصادية على ضوء 01-04، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، جامعة الجزائر ، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، بن عكنون، 2003.

2/ باللغة الأجنبية:

- Bradley P. Lawson, Leah Muriel, Paula R. Sanders, A survey on firms' implementation of COSO's 2013 Internal Control-Integrated Framework, Elsevier, 2017.
- Caroline Selmer, toute la fonction finance, Dunod, paris, 2006.
- Committe of sponsoring organizations of the tredway commission, Internal control-Integrated Framework-, two volume edition, 1994.
- KPMG, Publication Internal control-integrated framework 2013 du COSO-, 2013.
- Public law 107-204, 107th congres, 2002.
- Protiviti, keeping pace with SOX compliance : COSO, costs and the PCAOB – Highlights from Protiviti's 2014 Sarbanes-oxley compliance survey, May 2014.
- PWC, IFACI, COSO 2013 une opportunité pour optimiser votre contrôle interne dans un environnement en mutation, juillet 2013.